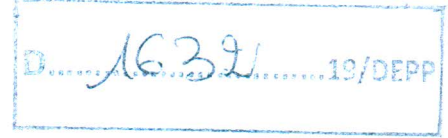




21 يونيو 2019

إلى



**السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين
ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين
ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية**

الموضوع: تعزيز وتسريع التدابير فيما يخص تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

المرجع: الرسالة الدورية لوزير الاقتصاد والمالية رقم 2467/18/DEPP بتاريخ 18 شتنبر 2018 المتعلقة باحترام آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتفعيلا للخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب، وتطبيقا لتوجيهات صاحب الجلالة حفظه الله بخصوص إشكالية آجال الأداء، وجهت إليكم بتاريخ 18 شتنبر 2018 رسالة دورية أدعوكم فيها إلى السهر على ضمان احترام آجال الأداء التعاقدية وإعطاء المثل في علاقاتكم مع مختلف الموردين والشركاء عبر تدابير ملموسة.

1. تذكير:

تدعو الرسالة الدورية، المشار إليها أعلاه، المؤسسات والمقاولات العمومية باعتبارها فاعلا حيويا في دينامية الاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يخص الاستثمار والطلبات العمومية، إلى اتخاذ التدابير الضرورية لأجل تقليص آجال الأداء وعدم تجاوز الآجال القانونية أو التنظيمية أو تلك المتعاقد بشأنها وكذا الحرص على تتبعها بتنسيق مع الأطراف المعنية من وزارات وصية وهيئات الحكامة ومصالح المراقبة.

كما تؤكد على أنه ينبغي على هذه الهيئات أن تكون قدوة وأن تمثل نموذجا في مجال احترام آجال أداء مستحقات المقاولات وعلى الخصوص المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا.

2. أهم المستجدات منذ غشت 2018:

كما تعلمون، فقد تم التذكير والتأكيد على هذه التدابير خلال اللقاءات التحسيسية التي تم تنظيمها على المستوى الوطني وكذا على مستوى جهات المملكة بتنسيق بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب بحضور ولاية صاحب الجلالة على الجهات التي تمت زيارتها والمنتخبين والفاعلين الاقتصاديين.

في نفس الإطار، تم إطلاق البوابة الإلكترونية "آجال" المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات الممولين بشأن آجال أداء مستحقاتهم من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية، بتاريخ 4 أكتوبر 2018.

كما عرفت هذه الفترة دخول آلية الإيداع الإلكتروني للفواتير، حيز التنفيذ، بالنسبة للإدارات والجماعات الترابية في أفق تعميمها على المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية القبلية للدولة، فقد شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في رقمنة مصالح الخزنة المكلفين بالأداء لدى هذه الهيئات.

وفي هذا السياق، فقد عملت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية على تطوير أنظمتها المعلوماتية وتجريد بعض معاملاتها من الطابع المادي وكذا برمجة مسألة أداء مستحقات الممولين في جدول أعمال هيئات حكومتها.

3. التحديات:

بالرغم مما أسفرت عنه هذه التدابير والإجراءات من تحسن نسبي في آجال الأداء بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد لوحظ عدم اتخاذ بعض هذه الهيئات لتدابير ملموسة من أجل تحسين أساليب وآجال معالجة الملفات المتعلقة بأداء مستحقات مموليها.

ومن أبرز الملاحظات التي تم تسجيلها، عدم سهر المؤسسات والمقاولات العمومية على نشر المعلومات والبيانات حول آجال الأداء.

